مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٣٦**

الأربعاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ويلسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلشييف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2014/550)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2014/550)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2014/550، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا.

السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على رئاستكم للمجلس خلال شهر آب/أغسطس.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي للأمين العام بشأن بوروندي (S/2014/550) عملاً بالفقرة ٢٠ من القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤). ومنذ صدور التقرير، ظلت الحالة في بوروندي في تطور مستمر.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للنداءات التي وجهها رئيس الجمهورية مؤخراً لأقرب مستشاريه، ولا سيما وزير الداخلية، لضمان تمكن الأحزاب السياسية من ممارسة أنشطتها بحرية في جميع أنحاء البلد. وإذ بدا منشغلاً بوضوح جراء الأعمال غير القانونية التي ارتكبها مؤخراً شباب ينتمون إلى حزبه، فقد أدان رئيس الحزب الحاكم – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، تلك الأفعال علانية، مؤكداً أن الجناة سيواجهون العدالة.

إن تلك التطورات إيجابية وفي الوقت المناسب، لأنه ينبغي ألا يكون هناك مجال للتعصب السياسي أو العنف أو الإفلات من العقاب. ولذلك، يجب أن تستمر مثل هذه الخطوات كيما يكون لها تأثير دائم وإيجابي يساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الاجتماعية والسياسية في بوروندي ما زالت تتسم بالخلافات العميقة الجذور مع استمرار انعدام الثقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة وفيما بين جماعات المعارضة وداخل صفوفها أيضاً. وهناك غياب تام لحوار سياسي حقيقي بشأن القضايا الوطنية الرئيسية. وفضلاً عن ذلك، لا يزال أثر عدد من القوانين المقيدة لحريات التعبير والتجمع يمثل مصدراً للخلاف والقلق. وهذا أمر يثير القلق حيث لا يفصلنا عن انتخابات عام ٢٠١٥ إلا تسعة أشهر فحسب.

غير أن ثمة ما يدعو للتفاؤل. ففي ١ تموز/يوليه، أعلن الرئيس نكورونزيزا أن انتخابات ٢٠١٥ ستكون أفضل انتخابات نظمتها البلاد على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، فإن أحزاب المعارضة ما زالت عازمة على المشاركة سياسياً وعدم مقاطعة انتخابات ٢٠١٥. وهذا أمر مشجع للغاية، لأن هذه الانتخابات ستكون اختباراً حقيقياً للعملية الديمقراطية والاستقرار في بوروندي.

إن اعتماد قانون الانتخابات الجديد بتوافق الآراء وإصداره في ٣ حزيران/يونيه، والتوقيع على مدونة سلوك بشأن انتخابات ٢٠١٥ في ٩ حزيران/يونيه، الذي جرى تنظيمه برعاية الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وتدين كل الأطراف السياسية المعنية بموجبه العنف السياسي، فضلاً عن إعلان الجدول الزمني للانتخابات في تموز/يوليه من قبل رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهي الهيئة المعنية بإدارة الانتخابات، كلها علامات إيجابية بارزة. ويتعين الآن على جميع الجهات الفاعلة، وبخاصة حكومة بوروندي، أن تبذل كل جهد ممكن من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى انتخابات ذات مصداقية قبل أن تبدأ في أيار/مايو ٢٠١٥، والحفاظ على ذلك المناخ طيلة الفترة الانتخابية بكاملها. ونشر مراقبي الانتخابات في الوقت المناسب، كطلب حكومة بوروندي، سيكون أمراً بالغ الأهمية لنجاح الانتخابات، وكذلك الحاجة إلى تأمين التمويل الكافي والمناسب من حيث التوقيت.

(تكلم بالفرنسية)

والسبب في تشديد الأمين العام على الحاجة إلى عملية انتخابية ذات مصداقية يعزى إلى أنه، فضلاً عن التعقيدات الفنية، فإن للانتخابات في بوروندي مغزى سياسي كبير. ولذلك، فإن ضمان حسن سيرها ينبغي أن يكون جزءاً من الاستراتيجية الرامية لمنع تجدد النزاع في بوروندي وتعزيز السلام والاستقرار الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلد مقدم على دورة انتخابية قد تكون لها آثار بالنسبة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وكما يعلم المجلس، فإنني أشدد على هذه النقطة لأن التوترات السياسية الحالية تعزى، في جانب كبير منها، إلى الأزمة التي أعقبت مقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠ والاختلالات السياسية الناتجة عن ذلك.

مع ذلك، ولئن كنا نقدر كثيراً أهمية الاستقرار الحالي في البلد، ينبغي ألا نركن إلى الرضا عن الذات. ينبغي أن نرحب بكون بوروندي قد غدت اليوم فاعلاً مهماً في صون السلام في المنطقة. وبسبب العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية التي ما زالت تواجه بوروندي، فإن مكاسب السلام ما زالت هشة وتتطلب الاهتمام المستمر من مجلس الأمن بكامله، بالذات.

ولكل ما تقدم، يجب أن يكثف البلد جهوده للحفاظ على التقدم المحرز من خلال تولي ملكية توصيات مجلس الأمن، وخاصة من أجل إرساء مناخ دائم مؤات للحوار والتشاور، وإنهاء الإفلات من العقاب، والنهوض بالمصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات عدالة انتقالية شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالدور البناء لرئيس الجمعية الوطنية في بوروندي.

هناك حاجة أيضاً لتشجيع إنشاء نظام قضائي مستقل وكفالة حماية أفضل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المجتمع المدني ووسائط الإعلام، ناهيك عن الحق في التنمية والرفاه للجميع من خلال مواصلة تقليص الفقر المدقع الذي ما زال يؤثر على غالبية السكان.

إن بذل كل جهد ممكن لتحقيق الوعود المقطوعة في عام ٢٠١٢ خلال مؤتمر جنيف للشركاء من أجل التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي الثاني للنمو ومكافحة الفقر، يجب أن يظل أولوية انطلاقاً من الالتزامات المشتركة لبوروندي وشركائها. والسفير بول سيغر يواصل بذل جهد كبير لتحقيق تلك الغاية.

واسمحوا لي أيضاً أن أوجه في هذه الهيئة نداء للمعارضة البوروندية لضمان استمرار جهودها طول الوقت كيما يسجلها التاريخ، ومقاومة إغراء التخلي عن العملية الانتخابية مرة أخرى. فالتوترات السياسية اليوم تؤثر على العلاقات بين الحكومة والمعارضة وعلى أحزاب المعارضة. وعدم الثقة

والانقسامات أيضا تقوض أكبر أحزاب المعارضة، كالاتحاد من أجل التقدم الوطني، وحزب الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي وقوات التحرير الوطنية. وهذا من شأنه استمرار مناخ التوتر السياسي السائد. وقد اتهم عدد من أحزاب المعارضة الحكومة بالتدخل في شؤون إدارتها الداخلية وإثارة الانقسام داخلها. ورفضت الحكومة تلك الاتهامات، متعللة بأن صراعات السلطة هي السبب الرئيسي لتلك الخلافات.

وفي كل الأحوال، فمن المؤكد أن السياق السياسي الحالي أكثر ملاءمة، بالنظر إلى خارطة الطريق ومدونة قواعد حسن السلوك. وقد هيئ ذلك حيزا سياسيا أكثر انفتاحا للقوى السياسية لسن قوانين منصفة والاضطلاع بأنشطتها بحرية في إطار قانوني قوي من دون الخوف من المضايقات أو أعمال العنف. وأسهم ذلك إلى حد كبير في استعادة الثقة، بما في ذلك في المؤسسات المكلفة بمسؤولية البت في المسائل السياسية وتنظيم العملية الانتخابية. كما سيمكن ذلك من إرسال رسالة واضحة فيما يتعلق بالالتزام الشديد من جانب الطبقة السياسية برمتها فيما يتعلق بالحاجة إلى الانخراط في منافسة هادئة وسليمة بدرجة أكبر، واتخاذ الحيطة إزاء مثيري الشغب. وينبغي للحزب الحاكم أن يضرب المثل في مسائل الانضباط داخل صفوفه. إن التحذيرات التي نقلها رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في ذلك الصدد مشجعة للغاية. إذ تظهر إمكانية وضع حد لآفة العنف خلال الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥.

(تكلم بالإنكليزية)

وعقب تقديم الخطة الانتقالية المشتركة للمجلس في ١٤ آيار/مايو، قطع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والشركاء شوطا في تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الاستمرارية وتقليل الفجوات المحتملة التي قد تنجم عن إغلاق البعثة، في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. وقد استرشدت تلك العملية بعقد اجتماعات منتظمة للفريق التوجيهي المعني بالمرحلة الانتقالية، الذي يشرفني أن أشارك رئاسته مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي. ويتمتع الفريق بالتمثيل الواسع النطاق من الحكومة والشركاء الدوليين. وفي مجال الحوار السياسي، استشرت العديد من الشركاء الدوليين – سواء من الأمم المتحدة ومن خارج الأمم المتحدة – بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، وبالطبع، الاتحاد الأفريقي. ويسرني أن ألاحظ أن الجهود تبذل لتكثيف مشاركتها. كما سيكون دور الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة فاعلة رئيسية في المنطقة أساسيا. وسيكون من المهم سد أي فجوات محتملة، بما يتفق مع ولاية كل من تلك الجهات.

وتجري مشاورات مماثلة بين مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والحكومة لإرساء وجود مستقل في بوروندي، على النحو المنصوص عليه في الخطة الانتقالية المشتركة وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان ولاية كاملة بشأن حقوق الإنسان مع القيام بشكل متزامن ببناء قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويسرني أن أبلغكم باستعداد الحكومة لمواصلة تلك الشراكة الهامة، في انتظار إدخال التعديلات اللازمة لتعكس التطورات الجديدة منذ التوقيع على مذكرة تفاهم عام ١٩٩٥. وسيتطلب تحقيق النجاح في هذا المجال الحيوي الدعم السياسي والمالي من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حكومة بوروندي، والمكتب في جنيف والدول الأعضاء.

في الختام، نستطيع التصدي لأي من تلك التحديات. ويمكن إحراز المزيد من التقدم من خلال تعزيز ثقافة الحوار الشامل للجميع والديمقراطية، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والتسامح المنصوص عليها في دستور بوروندي واتفاق

أروشا للسلام والمصالحة. وفي الأجلين القصير والمتوسط، ستكون كفالة إجراء الانتخابات المقبلة في بيئة مواتية أمرا أساسيا. وتتوقف مصداقية تلك الانتخابات على مشاركة جميع البوروندیين. وما زلت متفائلا بأن هذا ما سيحدث. وفي الفترة القادمة، فإن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والفريق القطري سيواصلان الاضطلاع بأعمالهما وسيواصلان تقديم دعمهما لبوروندي حكومة وشعبا بهدف ترسيخ الديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): إذ توشك فترة ولايتي على الانتهاء، وهذه هي المرة الأخيرة التي سأخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لبلدي، أود أن أعرب عن امتناني العميق لكل ما اضطلع به مجلس الأمن من أجل بلدي وممثليه. لم تكن الأمور دائما يسيرة، لكن كان على مجلس الأمن أن يتفهم أنه في حالة ما بعد انتهاء النزاع، واجهت الحكومة حالة اضطرت فيها إلى اتخاذ بعض الاختيارات من مجموعة خيارات كان لجميعها سلبيات. وأشكر المجلس كثيرا على تفهمه.

كما ستنتهي فترة ولاية صديقي العزيز بارفيه أونانغا – أنيانغا قريبا. لقد أثبت،هو والعديد من نظرائه الآخرين على طول الدرب، أنه نعم الصديق لبوروندي، بالإضافة إلى كونه أفضل ممثل خاص للأمين العام عرفه بلدنا على الإطلاق. وبالرغم من أنه أسئ فهمه في بعض الأحيان، لكنه لم يتوان قط عن أداء واجبه. ومكنه صبره، ومثابرته، وفي المقام الأول نزاهته من إقامة حوار فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية المعنية وتحسين مناخ سياسي لم يكن موات دائما لاضطلاع مؤسسات البلد بأعمالها. وتطلب ذلك الإنجاز الكفاءة المهنية والحكمة التي يعلمها الكثيرون هنا وفي أماكن أخرى. وبالنيابة عن حكومة بوروندي، أود أن أعرب له عن خالص شكري.

ويشيد الأمين العام بحق، في تقريره (S/2014/550) المقدم إلى مجلس الأمن، بحكومة بوروندي لما حققته من إنجازات. كما يشير إلى التحديات الكبيرة فضلا عن أوجه القصور، يعزي السبب فيها إلى حكومة بوروندي ولكن ينسبها أساسا إلى حركة الإمبونيراكور، جناح الشباب بالحزب الحاكم، وعرقلة ممارسة الشعب للحريات.

وبالنسبة لحركة الإمبونيراكور، أود أولا أن أرحب بالنفي الرسمي فيما يتعلق بوجود تدريب عسكري يقدم لحركة الإمبونيراكور في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلي الصعيد المحلي، لا بد أن نضع حدا كذلك للميل السياسي لربط الجرائم بالأحزاب السياسية التي ينتمي إليها الجناة. يعاقب كل المجرمين بشكل فردي. لا توجد جريمة ارتكبتها حركة الإمبونيراكور باعتبارها جماعة منظمة. لا وجود لذلك؛ تلك التهم هي محض إفتراءات غير مقبولة.

وأتفق مع التقرير حينما يتعلق الأمر بالإحصاءات والأرقام. ينتمي أكثر من ٨٥ في المائة من الناخبين في بوروندي إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، الحزب الحاكم. ونتيجة لذلك، يصبح الأمر طبيعيا تماما ويمكن التنبؤ به بشكل كامل أن يتضمن هذا الحزب عددا أكبر من المجرمين والشرفاء على السواء، والأكثر ذكاء ومتوسطي الذكاء، والأكثر إيمانا وغير المؤمنين والأكثر مصداقية وغير الأمناء، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والسجناء وغيرهم. وبالتالي لا يوجد ما يذكر في ذلك الصدد. إن جعل حركة الإمبونيراكور مشكلة سياسية وأمنية من خلال إدراج الحزب الحاكم في القائمة السوداء ينطوي على خطر إثارة تساؤلات بشأن الأمانة الفكرية. ولذلك فإنني

أدعو الممثل الخاص للأمين العام أن يتوخى الحذر إزاء تلك التقارير الصادرة عن مكتبه.

وانتقالا إلى مسألة عرقلة ممارسة الحريات، في سياق بلد في حالة ما بعد انتهاء النزاع، فإن القيادة التي تخفق في حزمها تجاه التمسك بالقانون والمؤسسات ستقوض شرعيتها. وتمنح الانتخابات الديمقراطية الشرعية الدستورية، لكن الشرعية السياسية – حينما يتعلق الأمر بممارسة السلطة – تكتسب من خلال ممارسة السلطة. السلطة التي لا تمارس لا تعد شرعية.

لا يمتثل المرء للسلطة لأنها شرعية، وهي تستمد شرعيتها من الامتثال لها. هكذا تعمل المجتمعات الأفريقية. وتعتقد حكومة بوروندي أنه إذا اعتاد المرء على التجاوزات، ينتهي بك الحال أن المرء لا يعود يعرف أين تكمن الحدود. للحريات قيودها. عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير، على سبيل المثال، كما هو الحال في فرنسا، الديمقراطية الغربية المديدة، فإن معاداة السامية والعنصرية والتشهير وانتهاك الخصوصية ليست مسائل فيها رأي. وبسبب حرص فرنسا على إرساء القانون والنظام، فقد جعلت تلك المسائل مسائل للشرطة ومسائل قضائية.

وبالتالي، فإن ما يطلق عليه تقرير الأمين العام (S/2014/550) عرقلة ممارسة الحريات العامة – ربما يكون الشخص الذي كتبه على حق، لكنه سيكون مخطئا بالتأكيد إن لم يقر بأن – الغالبية العظمى من البوروندين ينظرون إلى تلك العرقلة بوصفها مسألة تتعلق بمنع الجريمة وحماية النظام العام. من المخطئ، ومن على حق؟ أعتقد أن هذه الطريقة الثنائية للنظر إلى بوروندي ومؤسساتها، من وجهة نظري، لا علاقة لها بمجلس الأمن. بيد أنه هناك حقيقة واقعية قائمة، حقيقة لا تحتمل التفسيرات المختلفة – ألا وهي أنه في بوروندي فإن السلام والأمن يسود جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

وفي سعي المجلس نحو إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، عندما يتعلق الأمر ببوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى، يمكنني أن أؤكد أن فخامة السيد بيير نكوريزيزا، رئيس الجمهورية شريك قوي لمجلس الأمن. إن قدرة بوروندي على التعافي على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والأمنية التي أسهم المجتمع الدولي إلى حد كبير في إرسائها، وتشعر حكومة بوروندي بالامتنان العميق لذلك، ترجع في المقام الأول إلى الحزم النافع الذي يتحلى به الرئيس نكورونزيزا. لا يتمتع البوروندیون وحدهم بثماره لأن شعوب الصومال وأفريقيا الوسطى وهايتي ودارفور والإيفواريون والكثير غيرهم استفادت بشكل متكافئ.

في الختام، أود أن أعرب عن بالغ شكري للمجلس مرة أخرى على كل ما تعلمته، وعلى التعاون الممتاز والصداقة التي أبداها بعض الأعضاء. وخلال فترة ولايتي، لم تكن الأمور دائما يسيرة على بلدي، لكنني ممتن للمجلس لتعامله معنا دائما بلطف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.